E/HLPF/2025/3/Add.5

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
Date: 14 May 2025

Original: Arabic

Advance Unedited Version

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المنعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
14-23 تموز/يوليو 2025

تقرير

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025
"إعادة الأمل، إعلاء الطموح"
14-16 نيسان/أبريل 2025

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		6-1	3
الفصل			
أولاً-	**الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025**	7	3
ثانياً-	**سير الجلسات ومضمون العروض**	56-8	6
ألف-	الجلسة الافتتاحية	9-8	6
باء-	الجلسات العامة	34-10	6
جيم-	الجلسات المتخصّصة	54-35	10
دال-	الجلسة الختامية	56-55	12
ثالثاً-	**المشاركون**	59-57	13

مقدمـة

1- نظَّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025 بعنوان "إعادة الأمل، إعلاء الطموح". عُقِد المنتدى حضورياً وافتراضياً في بيروت، في الفترة من 14 إلى 16 نيسان/أبريل 2025، وترأسه العراق.

2- المنتدى العربي للتنمية المستدامة هو منبر إقليمي رفيع المستوى يُعنى باستعراض ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية. وقد رسَّخ "إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الصادر عن الإسكوا في دورتها التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016) دور المنتدى كملتقى سنوي تجتمع فيه حكومات الدول العربية والجهات المعنيّة بالتنمية المستدامة للاطّلاع على التجارب الوطنية والإقليمية، والبحث في آليات تنفيذ خطة عام 2030 على المستويين الوطني والإقليمي[1]. وتُرفع نتائج هذا المنتدى إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد في نيويورك في تموز/يوليو من كل عام.

3- سبقت عَقْد المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025 سلسلة من الاجتماعات الإقليمية هي: (1) منتدى التعاون الرقمي والتنمية 2025: رؤيتنا، عالمنا، مستقبلنا (حضورياً، عمّان، 23-26 شباط/فبراير 2025)؛ (2) الاجتماع التشاوري حول البُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة 2025: حلول بيئية شاملة قائمة على العلم لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (حضورياً، القاهرة، 25-26 شباط/فبراير 2025)؛ (3) الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة 2025[2] (حضورياً وافتراضياً، بيروت، 12-13 نيسان/أبريل 2025).

4- تضمَّن برنامج عمل المنتدى جلستي الافتتاح والاختتام؛ وثلاث مناقشات على المستوى الوزاري لدعم البلدان العربية في وضع المنطقة على مسار الاستعداد للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، ومناقشة التنفيذ الإقليمي للتعاهد الرقمي العالمي المُرفق بميثاق المستقبل. وتضمَّن أيضاً أربع جلسات مواضيعية تناولت أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025؛ وعشر جلسات متخصِّصة ركّزت بمزيد من التفصيل على أولويات إقليمية مختارة.

5- وغطى برنامج عمل المنتدى أيضاً تنظيم الملتقى العربي لشركات الأعمال وأهداف التنمية المستدامة الذي ركّز على موضوع الشمول المالي؛ واجتماع طاولة مستديرة بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية تناول النُّهُج والحلول المطروحة لمعالجة التحديات التي تعوق قدرة البلدان المتأثرة بالنزاعات على متابعة تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها؛ واجتماع طاولة مستديرة آخر تناول تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً 2022-2031 حتى تاريخه وسُبُل المضي قُدُماً في المنطقة العربية.

6- خلُصت مناقشات المنتدى إلى رسائل ستُرفع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيُعقد في نيويورك في الفترة من 14 إلى 23 تموز/يوليو 2025 بعنوان "النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل عدم ترك أحد خلف الركب". تعبّر هذه الرسائل عن أولويات المنطقة.

أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025

7- خلُص المنتدى إلى عدد كبير من الرسائل التي من شأنها أن تعزّز خطة عام 2030 في أوقات الأزمات المتعدّدة. ومن أبرز هذه الرسائل:

<u>التنمية المستدامة والقضايا الجيوسياسية الناشئة</u>

- بالنظر إلى تراجع فعالية النظام الدولي متعدّد الأطراف، وتآكل الثقة بالمؤسسات الأممية، على الدول العربية مجتمعة أن تكون طرفاً فاعلاً في إرساء نظام دولي وإقليمي للتفاوض والتحالف وحلّ النزاعات، يكون أكثر كفاءة وعدلاً والتزاماً بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- مع ازدياد ظاهرة استخدام التكنولوجيا الرقمية في الحروب، كما ظهر في الحرب في غزة، على الدول العربية، وبشكل جماعي، الانخراط في المسارات الدولية لحوكمة استخدام التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، وإطلاق مبادرات لضبط التسلّح التكنولوجي.

---

(1) يستمد المنتدى مرجعيته من سلسلة قرارات صادرة عن الإسكوا، ومنها القرار 327 (د-29) بشأن آليات عمل المنتدى العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016)؛ والقرار 314 (د-28) بشأن المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014)؛ والقرار 322 بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، الصادر عن اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الثاني (عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015).

(2) نظَّمت الاجتماع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

- تحسين جهوزية البلدان العربية للاستجابة للتعاهد الرقمي العالمي وضمان تكامل التخصُّصات الدبلوماسية، والقانونية، والتقنية في آليات التنفيذ والمتابعة. وتُعَدُّ مواءمة الأُطُر القانونية مع وتيرة التطوّر التكنولوجي السريع ضرورة ملحّة لضمان الوصول الآمن والموثوق إلى الخدمات والمعلومات على الإنترنت لكافة فئات المجتمع. وتبرز الحاجة إلى تطوير مبادئ توجيهية لأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي، تراعي الخصوصيات المحلية وتنسجم في الوقت ذاته مع التوجُّهات الدولية.

- تعزيز التكامل بين بلدان المنطقة العربية، كبناء مراكز بيانات إقليمية وبذل المزيد من الجهود لتطوير نموذج لغوي كبير للغة العربية (Large Language Model) يعزّز استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي باللغة العربية لضمان استجابة هذه التكنولوجيات لأولويات وواقع المنطقة وشعوبها.

- تكثيف الجهود لبناء المهارات الرقمية والمهارات الحياتية الضرورية في الاقتصاد الرقمي وتمكين الأفراد من مواكبة التحوّلات التكنولوجية، بما في ذلك مراجعة البرامج التعليمية في الجامعات ومؤسسات التدريب التقني لتكون أكثر ملاءمة مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، لا سيّما في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

- تشجيع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المحلية على بناء القدرات، وإنشاء وحدات للرؤى السلوكية، ودمج هذه المنهجية في تصميم السياسات وتنفيذها لضمان سياسات أكثر فعاليةً وارتباطاً بالسياق.

العمل اللائق

- تطبيق سياسات اقتصادية داعمة للتوظيف تشجّع التدخلات في جانبي العرض والطلب، مع التركيز على التحوّل الهيكلي من خلال زيادة حصة العمالة في القيمة المضافة، واتباع نهج حكومي شامل لخلق فر العمل.

- إشراك الحكومات والمؤسسات الوطنية والقطاع الخا والنقابات العمالية والجهات المعنيّة الأخرى للتعاون على ضمان العمل اللائق للجميع، بمن فيهم العمال المهاجرون، ومنع استغلالهم من خلال توفير أجور عادلة وظروف عمل آمنة وحماية اجتماعية، ومن خلال تقدير مهاراتهم وتطويرها. كما ينبغي تعزيز جمع البيانات في كل من بلدان المنشأ والمقصد، بما يتماشى مع الميثاق العالمي للهجرة.

- معالجة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة اقتصادياً، وتعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية لإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر على نحو منصف بين الجنسين.

التنمية الاجتماعية والشمول

- دعوة البلدان العربية للانخراط الفعّال في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية باعتبارها فرصة لتدعيم الأولويات العربية وعلى رأسها إرساء السلام والعدالة وإنهاء الاحتلال، والاستثمار في الإمكانات البشرية لجميع الفئات من النساء والشباب والأشخا ذوي الإعاقة، والمحافظة على تنوّع النسيج الاجتماعي، ومواجهة التحديات المناخية والتكنولوجية الناشئة.

- تأمين الاستدامة المالية لبرامج الحماية الاجتماعية، وتوسيع الحيّز المالي المتاح للإنفاق الاجتماعي، عبر تحويل الديون إلى استثمارات تنموية تدعم التوظيف وتكافح الفقر.

- التوعية بأهمية الأدوات الرقمية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ومنصّات التكنولوجيا المالية، والإلمام بالأمور المالية لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيّما للفئات التي تنقصها الخدمات، بما في ذلك النساء، والأشخا ذوي الإعاقة، والمؤسسات الصغيرة.

- تحقيق الشمول المالي للأشخا ذوي الإعاقة من خلال وضع تشريعات قوية وإجراء تحوّل ثقافي في المؤسسات المالية لتلبية احتياجاتهم المتنوّعة، كتوفير الخدمات التي يمكن الوصول إليها، وتدريب الموظفين، والتركيز على تمكين هذه الفئة.

- مساعدة المؤسسات الصغيرة على النمو وتخطي العوائق الكبيرة في الوصول إلى الخدمات المالية من خلال تبسيط الإجراءات، وتوفير أساليب بديلة لتقييم الائتمان، وتصميم منتجات مالية خاصة بهذه المؤسسات.

- حماية الأطفال والشباب من خلال إنشاء مساحات آمنة لهم، وتحسين السلامة على الطرق، وتوفير برامج الصحة العقلية، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد الدول التي تنتهك حقوقهم، وخاصة في الحروب.

- استجابة جميع الجهود الإنسانية والتنموية للنوع الاجتماعي بشكل متعمّد وشامل، في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم. ففي المنطقة العربية، حيث لا تزال الفجوة في المساواة بين الجنسين واضحة، تتحمَّل النساء في سياقات النزاع عبئاً غير متكافئ من الخسائر، والنزوح، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

- إعطاء الأولوية في جهود التعافي المستجيبة للنوع الاجتماعي لحقوق النساء في السكن والأرض والملكية، باعتبارها أساساً لسُبُل العيش والخدمات والقدرة على الصمود. وينبغي أن تضمن آليات العدالة الانتقالية المشاركة الكاملة والتمثيل الفعّال للنساء، بما في ذلك من خلال دعم شبكات المنظمات التي تقودها نساء، ومنظمات حقوق المرأة. كما يجب تعزيز دور النساء في الوقاية من النزاعات وبناء السلام من خلال إدماجهن في عمليات الوساطة والتفاوض الشاملة، ودعم المبادرات التي تقودها النساء، وإزالة الحواجز الهيكلية، لا سيّما على المستوى المحلي.

التمويل من أجل التنمية

- تدعو المنطقة العربية إلى إعداد وثيقة ختامية طموحة وقابلة للتنفيذ للمؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية، تضع الأساس لنظام تمويل عالمي عادل ومنصف، وتعالج فجوات التمويل المتزايدة، وتقدّم التزامات محدَّدة لتوفير إمكانية الوصول العادل للدول العربية إلى التمويل المستدام لخطة 2030.

- يُعتبر تحسين القدرة على تحمُّل الديون وآليات تخفيف أعباء الديون، بما في ذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط المعرّضة للمخاطر، من الأولويات القصوى التي يمكن تحقيقها من خلال تفعيل صيَغ تعليق سداد خدمة الدين التلقائية أثناء الأزمات، ومراجعة منهجيات التصنيف الائتماني والتحليلات حول القدرة على تحمُّل الديون لتعزيز النمو، وتشجيع آلية مقايضة الديون مقابل العمل على أهداف التنمية المستدامة.

- بالإضافة إلى قضية الديون، تشمل أولويات المنطقة العربية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية حث البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها في تخصيص 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية؛ ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة والحمائية التجارية؛ وإنشاء صندوق سيادي إقليمي مشترك للاستثمارات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة؛ وإصدار سندات الشتات (diaspora bonds)؛ وتعزيز بنوك التنمية الوطنية الذكية؛ ودعم الإقراض بالعملة المحلية من قِبل بنوك التنمية؛ والاستفادة من التكنولوجيا المالية، والتمويل الأخضر، والشراكات بين القطاعين العام والخا □، والتمويل المختلط؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والنهوض برؤية إقليمية موحّدة لتمويل التنمية.

المساواة بين الجنسين

- الارتكاز إلى التفسيرات التقدمية والاجتهادات الفقهية الحديثة التي تبني على مرونة الشرائع السماوية وتعزّز مبادئ العدل والمساواة في عملية تعديل قانون الأسرة؛ والعمل على تنفيذ مراجعة شاملة لكافة النُّظُم/الأُطُر القانونية (مثل قانون الأسرة وقانون العمل وقانون العقوبات وغيرها) لضمان الاتساق فيما بينها وسدّ الثغرات التشريعية بما يساعد على حُسن تنفيذ التشريعات المتعلقة بتمكين المرأة وحماية حقوقها.

- العمل على تطوير برامج خاصة بالأسرة والمدارس ووسائط الإعلام تهدف إلى تحقيق التغيير السلوكي المجتمعي المطلوب للنهوض بقضايا المساواة وتمكين المرأة في كافة المجالات.

- تعزيز إنتاج البيانات المتعلقة بقضايا الجنسين والمصنَّفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة، بما في ذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار، وفقاً للمعايير الدولية، وبالتنسيق الوثيق مع كافة الجهات الوطنية ذات الصلة لتوجيه عملية التخطيط في مجال المساواة بين الجنسين وصياغة السياسات ورصد تنفيذها لتحديد أثرها وفعاليتها.

الحوكمة وتوطين أهداف التنمية المستدامة

- استفادة البلدان المتأثرة بالنزاعات من عملية الاستعراض الوطني الطوعي لخطة 2030 لتعزيز صمود مجتمعاتها وتحقيق دفعة تنموية في المناطق الأكثر احتياجاً من خلال اعتماد مقاربات محلية، مثل استخدام الأدلة الإحصائية دون الوطنية لتقييم التقدّم المُحرَز في المناطق، واستخدام نُظُم المعلومات الجغرافية المكانية لتوجيه المساعدات الإنسانية، وتوثيق وسائل صمود النازحين والفئات الضعيفة في تقرير الاستعراض.

- مواءمة المراجعات المحلية ودون الوطنية والوطنية لضمان سياسات متماسكة وأدوار متكاملة بين مختلف أصحاب المصلحة ودعم اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية في مراقبة التقدّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نُظُم الرعاية الصحية

- التأكيد على أنّ الأمن والسلام شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة، وأنّ غيابهما يؤدي إلى تدهور المنظومة الصحية وفَقْد المهارات، خاصة في حالات استهداف البنية الأساسية للمنظومة الصحية والكوادر والعاملين على تقديم الخدمات الصحية.

- ضرورة الاستثمار في منظومة الرعاية الصحية الأولية وتدريب الكوادر وتفعيل النُّهُج المتعدِّدة القطاعات لتكون المنظومة شاملة لكافة فئات المجتمع، ولا سيّما في المناطق النائية، ومتكاملة لتغطي خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ورعاية كبار السن وتوفير الخدمات للأمراض غير السارية.

- التأكيد على الحاجة الملحّة، في ظل تزايد الشيخوخة في المنطقة العربية، إلى وضع سياسات خاصة باحتياجات كبار السن الاجتماعية والصحية، بما في ذلك في مجال الصحة النفسية، بشكل يتوافق مع الثقافة المحلية، ومراعاة ما يتطلبه ذلك من تدريب الكوادر المتخصِّصة، وحشد الدعم المجتمعي، وتهيئة البنية لتقديم الرعاية في المراكز أو في المنزل.

- ضمان وصول الجميع إلى المنتجات الطبية في الوقت المناسب وبصورة عادلة من خلال تعزيز الأُطُر التنظيمية، ودعم الإنتاج المحلي، وتحسين نظام سلسلة التوريد، وإنشاء نظام مشتريات إقليمي مشترك.

النُّظُم الإيكولوجية البحرية

- دعوة البلدان العربية لتعزيز الشراكات في تطوير أنظمة التقييم والرصد وجمع البيانات حول مؤشرات الهدف 14 الخا □ بالحياة تحت الماء لتوجيه الجهود نحو الإدارة المتكاملة للنُّظُم البيئية البحرية العابرة للحدود.

- تعزيز العمل على إشراك جميع مكوّنات المجتمع المدني والقطاع الخا □ ومراكز البحوث والمستفيدين في جهود المحافظة على الموارد البحرية وحشد التمويل لها، بما يسهم في تطوير سُبُل العيش للفئات المعرّضة للمخاطر، ويشمل المجتمعات الساحلية والنساء والشباب الذين يعتمدون على الموارد البحرية.

البلدان العربية الأقل نمواً

- دعوة البلدان العربية الأقل نمواً إلى إدراج برنامج عمل الدوحة (2022-2031) في خططها التنموية الوطنية، وتعزيز آليات التنفيذ والرصد، والاستفادة من أدوات الدعم الفني والمالي المتاحة من منظومة الأمم المتحدة في هذا الإطار.

- دعوة المجتمع الدولي إلى التطبيق الفعّال للأنظمة الدولية الموضوعة لحماية مصالح الدول الأقل نمواً، ولا سيّما في مجال التجارة، مع التأكيد على أهمية المحافظة على المعاملة التفضيلية للدول التي تُرفَّع من قائمة البلدان الأقل نمواً إلى حين تمكُّن تلك الدول من تطوير قدراتها الإنتاجية.

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

ألف- الجلسة الافتتاحية

8- تحدّث في الجلسة الافتتاحية كل من السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا؛ والسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة عبر الفيديو؛ والسيد محمد علي تميم، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط في جمهورية العراق بصفته رئيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025؛ والسيد أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية؛ والسيد فادي مكي، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان، ممثلاً العماد جوزاف عون، رئيس الجمهورية اللبنانية وراعي المنتدى لهذا العام.

9- وتناولت الكلمات أهمية تقليص عدم المساواة وبناء مؤسساتٍ موثوقةٍ واستعادة الأمل من خلال الأفعال، والعدالة، وأكّدت على قدرة المنطقة العربية على مواجهة التحديات، وقيادة دفّة التغيير. وشدّد المتحدثون على ضرورة تأمين السلام الدائم في مختلف دول المنطقة وعلى حقوق الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وكرامة على أرضه؛ وتشجيع المبادرات الرامية إلى تحسين نوعيه الحياة، لا سيّما في البلدان الخارجة من النزاعات؛ وإغلاق هوة التمويل الكبيرة في المنطقة وتوسيع الحيّز المالي وتحسين كفاءه الإنفاق الاجتماعي. وتطرقوا إلى الحاجة إلى ردم فجوة البيانات، ورسم السياسات الموجَّهة بالعلوم والبحوث، ودعم الابتكار والتحوّل الرقمي، ودمج العلوم السلوكية في التخطيط الاستراتيجي واعتماد الحلول المبنية على الأدلة، وتفعيل آليات المساءلة. وأُشير إلى أن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المزمع عَقْده في الفترة من 30 حزيران/يونيو إلى 3 تموز/يوليو 2025 في إشبيلية-إسبانيا، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المزمع عَقْده من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في الدوحة-قطر يشكِّلان فرصة لتحديد أولويات المنطقة.

باء- الجلسات العامة

1- الحوار الرفيع المستوى: التنمية المستدامة والقضايا الجيوسياسية في المنطقة العربية

10- يسَّرت الجلسة السيدة نهى المكاوي، من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وشارك في الحوار كل من السيد كريم حجاج، من الجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ والسيدة مروة فطافطة، من مؤسسة Access Now؛ والسيدة هالة بسيسو لطوف، وزيرة سابقة للتنمية الاجتماعية في الأردن؛ والسيد محمود محيي الدين، المبعوث الخا □ للأمم المتحدة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والسيد نزار يعيش، وزير سابق للمالية في تونس.

11- ركّزت الجلسة على التطوّرات الجيوسياسية العالمية وتأثيرها على مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وناقش المتحدثون تحوّلات كبرى، من بينها تصاعد التنافس بين القوى العظمى، وتراجع فعالية النظام الدولي متعدّد الأطراف، وتآكل الثقة بالمؤسسات الأممية، وتطوّر طبيعة النزاعات في

المنطقة وتعدُّد مسارات الوساطة. وأضاءت الجلسة على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية في الحروب والمراقبة وجمع البيانات الشخصية، في سياق ضعف المحاولات الدولية لحوكمة تلك الاستخدامات، وتركُّز القوة التكنولوجية في يد مجموعة قليلة من الشركات. وشدّدت على ضرورة استحداث مقاربات إقليمية جديدة للتفاوض بما يخدم مصلحة البلدان العربية مجتمعة، وبناء تحالفات فعّالة تستند إلى فهم معمَّق للواقع العالمي، ولا سيّما في مجالات التكنولوجيا والتجارة والاستثمار.

2- مناقشة على المستوى الوزاري – ميثاق المستقبل: التعاهد الرقمي العالمي

12- أدارت الجلسة السيدة لينا عويدات، من رئاسة مجلس الوزراء في لبنان. وشارك فيها كل من السيد كمال شحادة، وزير المهجرين ووزير الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي في لبنان؛ والسيد عمرو الجويلي، من وزارة الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج، في مصر؛ والسيدة ولاء تركي، من وزارة تكنولوجيات الاتصال في تونس؛ والسيد منير تابت، خبير إقليمي.

13- تناولت النقاشات التعاهد الرقمي العالمي الذي أُقِرَّ كملحق لميثاق المستقبل والذي يشكل إطاراً لحوكمة التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي. وركّزت على الدور العربي في النقاشات الدولية التي أفضت إلى اعتماد الميثاق وما سيلحق ذلك من إنشاء هيكليات وآليات دولية لمتابعة التنفيذ، وما يتطلبه من توفُّر الخبرات المتنوّعة التي تربط الجانب الفني بالجوانب الدبلوماسية والقانونية. وتطرّقت المداولات إلى الهجمات السيبرانية وحماية البيانات والموازنة بين الأمن والسلامة وانفتاح الإنترنت، مؤكّدةً على ضرورة تعزيز الجوانب التقنية، وتحديث القوانين لمواكبة التطوّر التكنولوجي السريع، والتوعية المجتمعية بالاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا. وركّزت النقاشات على أهمية معالجة اللغة العربية في النماذج اللغوية الكبيرة، ووضع مبادئ توجيهية تحدِّد أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي.

3- جلسة مواضيعية – استعراض الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة

14- أدارت الجلسة السيدة حنان نظير، من جامعة القاهرة في مصر. وتحدث في الجلسة كل من السيد خالد البكار، وزير العمل في الأردن؛ والسيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجزائر؛ والسيدة إيناس دحادحة عطاري، وزيرة العمل في فلسطين؛ والسيدة نجوى بنت عبد الرحمن آل ثاني، وكيلة وزارة العمل في قطر؛ والسيد إبراهيم سيف، خبير اقتصادي ووزير سابق في الأردن؛ والسيدة مها الراوي، من وزارة التخطيط في العراق؛ والسيدة نجاة سيمو، من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب؛ والسيدة هند بن عمار، من الاتحاد العربي للنقابات؛ والسيدة نجوى ازهار، من اتحاد الغرف العربية؛ والسيد علي عبد الله آل ابراهيم، من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية في قطر.

15- عرض المشاركون تجارب في السياسات الوطنية، مثل نظام معلومات سوق العمل في الأردن، والعمل على إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي في الجزائر، والشراكات بين المؤسسات العامة والقطاع الخا في مراكز التدريب المهني في فلسطين، والإصلاحات الرامية إلى تحسين معاملة العمال المهاجرين في قطر، وإجراءات إعداد السياسة الوطنية للتشغيل وخطط التنمية الوطنية لتصميم برامج عمل لائق في العراق، وبرامج دعم ريادة الأعمال في المغرب. وركّز النقاش على تعزيز حقوق العمال، وبرامج تعليم وتدريب الشباب، والمعاملة العادلة للعمال المهاجرين، وإزالة العوائق أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة. وتناول المتحدثون سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للتوظيف والتحوّلات الهيكلية التي تعزّز مساهمة العمالة في القيمة المضافة. واختُتِمت الجلسة بدعوة إلى إعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر على نحو منصف بين الجنسين.

4- حفل توزيع جائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي من أجل التنمية المستدامة 2024-2025

16- في حفل تكريمي، أعلنت الإسكوا عن المشاريع الفائزة بجائزتها للمحتوى الرقمي العربي في الدورة الرابعة للجائزة (2024-2025) التي تنظمها الإسكوا بالشراكة مع جوائز القمة العالمية. وتُمنح هذه الجائزة لأفضل مشاريع المحتوى الرقمي العربي المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة عن فئة المؤسسات وفئة روّاد الأعمال.

17- وقد فاز عن فئة المؤسسات منصة أبواب التعليمية (Abwaab)، الأردن؛ ودليل أسلوب كتابة المحتوى (Guide Style Content)، مصر؛ ومنصة فرصة (FORSA)، الأردن. وعن فئة روّاد الأعمال الشباب، فاز آدم ومشمش (Adam Wa Mishmish)، الأردن؛ ومدرسة المناخ (Climate School)، مصر؛ ومبادرة روح (Rouh)، دولة فلسطين؛ وتطبيق وجيز (Wajeez)، الأردن. ونالت منصة شباك سوري (Shebbak Souri)، الجمهورية العربية السورية، تنويهاً خاصاً.

5- الملتقى العربي لشركات الأعمال وأهداف التنمية المستدامة تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

18- أدار الجلسة السيد محمد فحيلي، من الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان. وشارك في الجلسة كلٌّ من السيد ناصر القحطاني، من برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)؛ والسيد شريف لقمان، من البنك المركزي المصري؛ والسيد ماهر المحروق، من جمعية البنوك في الأردن؛ والسيدة فاطمة التريكي، من منظمة إندا العالم العربي؛ والسيدة هبة هجرس، المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنيّة بحقوق الأشخا ذوي الإعاقة؛ والسيدة أرافو باربار، من شبكة روّاد الأعمال الجيبوتيين الطموحين؛ والسيد داني إبراهيم، من شركة EA Advisory LLC.

19- تناول النقاش جهود الحكومات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني لسدّ الفجوات التي تعيق الوصول إلى التمويل في المنطقة العربية، خاصة للنساء والأشخا □ ذوي الإعاقة والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وركّز على الإصلاحات التنظيمية والأدوات الرقمية المبتكرة والدور المتنامي للتمويل البالغ الصغر في الوصول إلى الفئات السكانية التي تنقصها الخدمات. وأظهرت أمثلة من البلدان كيف تساعد السياسات المستهدفة والشراكات والتقنيات الرقمية في التغلب على الحواجز الهيكلية، لا سيّما في السياقات الهشّة وفي ما يتعلّق بالشركات غير النظامية. وأكّد الحوار على الحاجة إلى حوكمةٍ أكثر شمولاً لاستراتيجيات الشمول المالي، وإلى تعاونٍ أقوى بين القطاعات.

6- مناقشة على المستوى الوزاري – مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية

20- أدارت الجلسة السيدة هانيا شلقامي، من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وتضمّنت الجلسة رسالة عبر الفيديو من السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، والميسّر المشارك للعملية التفاوضية الحكومية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، ومداخلات لكلّ من السيدة وفاء بني مصطفى، وزيرة التنمية الاجتماعية في الأردن؛ والسيدة هند قبوات، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الجمهورية العربية السورية؛ والسيدة بثينة بنت علي الجبر النعيمي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة في قطر؛ والسيدة حنين السيد، وزيرة الشؤون الاجتماعية في لبنان؛ والسيدة نعيمة بن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في المغرب؛ والسيد أحمد كجوك، وزير المالية في مصر؛ والسيد ماهر جوهان، وكيل وزارة التخطيط في العراق؛ والسيدة هبة هجرس، المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنيّة بحقوق الأشخا □ ذوي الإعاقة؛ والسيد جاسم الحمراني، من مكتب وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ والسيدة هنوف عبد الرحمن ناصر آل ثاني، من وزارة الخارجية في قطر؛ والسيد طارق النابلسي، من جامعة الدول العربية.

21- ناقشت الجلسة موقف المنطقة العربية استعداداً لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية. واتّفق المشاركون على أهمية القمة كفرصة لتدعيم أولويات المنطقة ومن بينها إرساء السلام والعدالة وإنهاء الاحتلال، وتعميم الاستفادة من الحماية الاجتماعية، وتمكين جميع الفئات من النساء والشباب والأشخا □ ذوي الإعاقة، والمحافظة على تنوّع النسيج الاجتماعي. وشملت التوصيات ضرورة توسيع الحيّز المالي للإنفاق الاجتماعي من خلال تحويل الديون إلى استثمارات تنموية، وتعزيز التكامل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية، واعتماد أساليب التخطيط المرن إزاء الأزمات، وتوسيع دائرة المشاركة والانفتاح على القطاع الخا □. وتطرّقت الجلسة إلى ترتيبات قطر لاستضافة القمة ومنها تقديم الدعم لمشاركة الدول الأقل نمواً، وجهود جامعة الدول العربية لتنظيم اجتماع تحضيري إقليمي تمهيداً للقمة.

7- مناقشة على المستوى الوزاري – المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

22- أدار الجلسة رفيعة المستوى السيد إبراهيم البدوي، من مركز السياسة الاقتصادية والبحوث. وشارك في الجلسة السيد ياسين جابر، وزير المالية في لبنان؛ والسيد عباس كاظم عبيد، رئيس مجموعة الـ 77 والممثل الدائم لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة؛ والسيد خيسوس سانتوس أغوادو، سفير إسبانيا في لبنان؛ والسيد محمود محيي الدين، المبعوث الخا □ للأمم المتحدة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والسيد نافيد حنيف، من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ والسيدة ديما الخطيب، من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

23- استعرض المشاركون المسودة الأولى لوثيقة نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، لتقييم مدى توافقها مع الأولويات الإقليمية إزاء اتساع فجوات التمويل. ومن الأولويات الرئيسية التي سُلِّط الضوء عليها تعزيز القدرة على تحمُّل الديون وآليات تخفيف أعبائها، بما في ذلك في البلدان متوسطة الدخل. وشملت المقترحات التعليق التلقائي لسداد خدمة الدين أثناء الأزمات، ومراجعة منهجيات التصنيف الائتماني، وإعداد تحليلات حول القدرة على تحمُّل الديون تكون أكثر مراعاةً للنمو، وتعزيز آلية مقايضة الديون مقابل العمل على أهداف التنمية المستدامة. وشملت الأولويات الأخرى حث البلدان المتقدمة على تحقيق الهدف المتمثل بتخصيص 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية؛ ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة والحمائية التجارية؛ والاستفادة من التكنولوجيا المالية، والتمويل الأخضر، والشراكات بين القطاعين العام والخا □، والتمويل المختلط؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وبلورة رؤية إقليمية موحّدة لتمويل التنمية.

8- جلسة مواضيعية – استعراض الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة

24- يسَّرت الجلسة السيدة سلمى النمس، من شركة المساحات الشمولية للاستشارات في الأردن. وشارك في الجلسة السيدة وفاء بني مصطفى، وزيرة التنمية الاجتماعية في الأردن؛ والسيدة نعيمة بن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في المغرب؛ والسيدة عناية عز الدين، نائبة في مجلس النواب اللبناني؛ والسيدة انتصار الوهيبية، من المركز الإحصائي الخليجي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ والسيدة مروة شرف الدين، من حركة "مساواة" العالمية من أجل المساواة والعدالة في الأسرة المسلمة؛ والسيدة منار زعيتر، محامية ومستشارة في مجال العدالة بين الجنسين من لبنان.

25- أكّد المشاركون على أهمية الإرادة السياسية كمحرّك أساسي لتحقيق التقدّم في مجال المساواة بين الجنسين وإصلاح قانون الأسرة الذي يؤثر على وضع المرأة بشكل عام، كحقها في المواطنة واتخاذ القرارات الشخصية وحرية الحركة والعمل السياسي. وأُشير إلى تجربة الأردن في تحديث قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية، الذي حسَّن التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان، وإلى الإجراءات التشريعية لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة. واستعرض المشاركون النَّهج التدريجي الذي اعتمده المغرب في تعديل مدوّنة الأسرة بشكل يتوافق مع المعايير الدولية ويضمن الإصلاحات التشريعية المستمرّة؛ وأكّدوا على أهمية الاجتهاد في تعديل قانون الأسرة. وناقشوا تجربة لبنان حول أهمية وجود لجان فاعلة في البرلمانات لدعم التشريعات التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتقييم تطبيقها؛ وتجربة المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في وضع مؤشر لقياس مشاركة المرأة الخليجية يبيّن مكامن القوة والمجالات التي تحتاج إلى تطوير لتوجيه السياسات.

9- جلسة مواضيعية – استعراض الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة

26- يسَّرت الجلسة السيدة سوسن عبد الرحيم من الجامعة الأميركية في بيروت. وشارك في الجلسة كل من السيدة خلود المفرجية، من وزارة الصحة في سلطنة عُمان؛ والسيد آراش راشيديان، من منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط؛ والسيد الجيلالي شروق، من المندوبية السامية للتخطيط في المغرب؛ والسيد مهند النسور، من الشبكة الشرق أوسطية للصحة المجتمعية في الأردن؛ والسيدة شيرين حسين، من كلية لندن للصحة والطب الاستوائي.

27- تناولت الجلسة واقع الصحة في المنطقة العربية خصوصاً في سياق التحديات الناتجة عن الأزمات المزمنة، والطوارئ المستمرة، ومحدّدات الصحة كالعوامل البيئية وقلة المياه. وركّزت على جاهزية النظام الصحي وأهمية تعزيز مستوى الرعاية الصحية الأولية والوصول السهل والميسور الكلفة لكافة فئات المجتمع بما في ذلك المناطق الريفية. وشدّدت على ضرورة تخصيص الموارد لتعزيز جهوزية التصدي لحالات الطوارئ، وبناء الهيكليات أو المراكز لإدارتها، والتعاون مع المجتمعات المحلية في جهود الاستجابة. ومع انتقال المنطقة السريع نحو الشيخوخة، تظهر أهمية وضع السياسات والخطط المتكاملة، وتنفيذها لبناء منظومة الخدمات الصحية الخاصة بكبار السن مع مراعاة اختلاف الاحتياجات حسب الجنس، وتدريب مقدمي الرعاية، وحشد الدعم المجتمعي. وتطرّقت الجلسة أيضاً إلى اتباع نُهُج متعدِّدة القطاعات لتقديم الخدمات وتطوير البنية التحتية الرقمية والأُطُر التنظيمية لاستخدام التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في القطاع الصحي.

10- جلسة مواضيعية – استعراض الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

28- أدار الجلسة السيد منال نادر، من جامعة البلمند. وشارك فيها كل من السيد محمد جمعة الرزيقي، من هيئة البيئة في سلطنة عُمان؛ والسيدة لارا سماحة، من وزارة البيئة في لبنان؛ والسيد علي الككلي، من وزارة البيئة في ليبيا؛ والسيد محمد سعيد عبد الوارث عطية، من جهاز شؤون البيئة في مصر؛ والسيد محمد داوود الأحمد، من المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (روبمي)؛ والسيد المهدي عيسي، من الصندوق العالمي للطبيعة في شمال أفريقيا.

29- ركّزت مداخلات الدول على أخطار التغيُّرات المناخية وتأثيراتها على الشُعَب المرجانية في سلطنة عُمان، وجهود إعادة تأهيلها؛ والأنشطة المنظّمة في إطار استراتيجية المناطق المحمية في لبنان والمسوحات الميدانية للتنوّع البيولوجي البحري والتنسيق لإنشاء شبكة مناطق بحرية محمية؛ واستراتيجية المحميات البحرية في مصر، وشمولها لحقوق المجتمعات المحلية بالتنسيق مع القطاعات المعنيّة؛ ومسودة قانون إدارة المناطق البحرية المحمية في ليبيا، التي تلحظ أهمية دور السلطات المحلية. وشدّدت الجلسة على التحدي المتعلق بنقص بيانات الهدف 14 في المنطقة، وعلى ضرورة التعاون مع المنظمات الإقليمية لوضع سياسة متكاملة في إدارة البيانات لتحديد الأولويات ورسم السياسات، وعلى المسح الميداني الكامل للمناطق البحرية الذي تنوي منظمة روبمي العمل عليه؛ وعلى مبادرة الصندوق العالمي للطبيعة في شمال أفريقيا للمحافظة على الشواطئ البحرية في تونس، وهي مبادرة قائمة على العمل التطوعي للجمعيات الأهلية والمدارس، بالشراكة مع المصارف الخاصة المساهِمة في التمويل، مع السعي إلى تكرار المبادرة في دول مجاورة بناءً على طلب منها.

11- اجتماع طاولة مستديرة – الاستعراضات الوطنية الطوعية

30- أدارت الجلسة السيدة علا الصيداني، من رئاسة مجلس الوزراء في لبنان. تخلّلت الجلسة مداخلات من السيدة وفاء المهداوي، من وزارة التخطيط في العراق؛ والسيد خالد إسماعيل محمد، من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في السودان؛ والسيد خالد أبو خالد، من الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين؛ والسيد محمد الحاوري، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن؛ والسيدة ندى العجيزي، من جامعة الدول العربية.

31- ركّزت المداخلات على التجارب الوطنية في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية لخطة 2030 للتنمية المستدامة في ظروف النزاع والهشاشة. وسلّطت الضوء على مقاربات ناجحة منها استخدام الأدلة الإحصائية لتحليل الإنجاز والمثابرة في التنمية على الصعيد المحلي بهدف التقليل من الفجوات المكانية؛ وتوثيق وسائل صمود النازحين والفئات الضعيفة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني؛ واستخدام نُظُم المعلومات الجغرافية المكانية لتوجيه المساعدات وتعزيز الصمود في مناطق النزاع؛ وبناء سيناريوهات طموحة ولكن ممكنة لتحقيق دفعة تنموية؛ وتطوير القدرات على تطبيق منهجية الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. وشدّدت الجلسة على أن إعداد استعراض وطني طوعي في ظروف النزاع يساهم في بناء الوعي المؤسساتي والمجتمعي بأهداف التنمية المستدامة، وحشد الموارد والشراكات، وتعزيز التخطيط التشاركي المستجيب للمخاطر.

12- اجتماع طاولة مستديرة – برنامج الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً 2022-2031

32- أدار الجلسة، التي جاءت في قسمين، السيد زياد عبد الصمد، من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. تحدّث في القسم الأول السيد محمد عبد العليم، من مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والسيد عمر أحمد محمد علي، وزير التجارة والتموين في السودان؛ والسيد محمد الحاوري، من وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن؛ والسيد عبد الرحمن ددي، من وزارة الاقتصاد والمالية في موريتانيا؛ والسيد حسن آدم هوسو، المستشار الاقتصادي الأول للرئيس، الصومال؛ والسيد حسن محمد علي، من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الصومال.

33- تناول القسم الأول التقدّم في تنفيذ برنامج عمل الدوحة بمحاوره الستة (الاستثمار في الإنسان، والاستخدام المستدام للموارد، والتجارة، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والشراكات). وأضاء المتحدثون على الأولويات واحتياجات الدعم المطلوب لتسريع الإنجاز، ومن بينها تعزيز التجارة، ودعم الأمن الغذائي، وخلق فر عمل، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، وبناء القدرات المؤسسية.

34- تحدّث في القسم الثاني من الجلسة السيدة كندة محمدية، من شبكة العالم الثالث؛ والسيد نادر القباني، من مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية؛ وخبراء من الإسكوا هم السيد مصطفى خواجا والسيد حمو العمراني والسيد كرم كرم. فتناولوا الأنظمة القانونية الدولية لحماية مصالح الدول الأقل نمواً، مثل تفضيلات التجارة، مع التشديد على ضرورة تنفيذها بشكل فعّال. وركّز الخبراء على دور استراتيجيات التنويع الاقتصادي والتشغيل، والاستثمار في تطوير الأنظمة الإحصائية والمنظومات الغذائية المرنة والذكية مناخياً، في دعم الدول الأقل نمواً.

جيم- الجلسات المتخصِّصة

1- الجلسة المتخصّصة الأولى: دور النساء في جهود التعافي وإعادة الإعمار ما بعد النزاع

35- يسَّرت الجلسة السيدة ناديا خليفة من الإسكوا، وألقى الكلمة الافتتاحية السيد معز دريد، من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية. وشارك في الجلسة السيدة هيلدا هارالدستاد، سفيرة النرويج في لبنان؛ والسيد أحمد لعبي، من وزارة العدل في العراق؛ والسيدة سامية قاسم ملحم، من مؤسسة وارجين للمرأة والإعلام في العراق؛ والسيدة امل حميدوش، من موقع سناك سوري؛ والسيدة لبنى عز الدين، قائدة ووسيطة وناشطة اجتماعية وبيئية من لبنان؛ والسيدة فاديا جمعة، صحافية ووسيطة وناشطة بيئية من لبنان.

36- ركّزت المداخلات على الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتحديات القائمة على نوع الجنس في المناطق المتأثرة بالنزاع، وعُرضت تجارب من الجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان. وقدّم المتحدثون مفهوم "جودة الحياة" كإطار لإعادة الإعمار، مؤكّدين على أهمية الكرامة، والإدماج، والقدرة على الصمود، وإعادة بناء البنية التحتية. وشدّد النقاش على ضرورة دمج حقوق النساء في الأراضي والممتلكات ضمن استراتيجيات التعافي الوطنية، لا سيّما في سياقات النزوح وفقدان الوثائق؛ ووضع آليات للعدالة الانتقالية تكون شاملة ومراعية لاعتبارات الجنسين للمساهمة في تحقيق العدالة للنساء الناجيات من الإبادة الجماعية؛ والمشاركة الكاملة والهادفة للنساء، وتعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع الجهود الإنسانية والتنموية، وحماية حقوق النساء كركائز أساسية للتحوّل بعد النزاعات وتحقيق السلام والتعافي المستدامَين.

2- الجلسة المتخصِّصة الثانية: العلوم السلوكية كمسار لتحقيق أثر إنمائي في البلدان العربية

37- أدار الجلسة السيد مارك روبن، من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) – مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وتحدث فيها كل من السيد فادي مكي، وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان؛ والسيد جوش مارتن، من اليونيسف – مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والسيد دينيس شيمينيا، من اليونيسف – مكتب السودان؛ والسيدة ليليان أبو زكي، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان.

38- أكّدت المناقشات على أهمية العلوم السلوكية كنهج قائم على الأدلة، يركِّز على الإنسان، ويعالج الفجوة بين النية والسلوك، فيعزّز أثر السياسات والبرامج. وبيّنت الأمثلة أثر الرسائل المراعية للنوع الاجتماعي في زيادة إقبال النساء على التطعيم (السودان)، والحملات المرتكزة على العلوم السلوكية في تعميق الفهم للتقسيم العادل للعمل المنزلي (لبنان). وحثّ المشاركون الحكومات وشركاء التنمية على دمج العلوم السلوكية في تصميم السياسات وتنفيذها، وإنشاء وحدات للرؤى السلوكية، وبناء شراكات متعدّدة التخصُّصات. وتوفِّر العلوم السلوكية، باعتبارها ركيزة أساسية لـ "خماسية التغيير" للأمم المتحدة 2.0، مساراً عملياً لإحراز تقدّم شامل ومستدام نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- الجلسة المتخصِّصة الثالثة-جلسة يديرها الشباب: صوت الأطفال لمستقبل مستدام: حماية حقوق الطفل في أوقات النزاع

39- أدارت الجلسة السيدة مايا أبو سمرا، من جمعية إنقاذ الأطفال في لبنان؛ وتحدث فيها ممثلون شباب عن اللجنة الاستشارية للأطفال في جمعية إنقاذ الطفل من مناطق مختلفة من لبنان، هم يمان أبو صيام، ولارا الملّا، وشهد مخلف، وعلي الهدام، وسارة ياسين، وجاد حميد.

40- عمل ستة أطفال وشباب على التحضير لهذه الجلسة وقاموا بقيادتها، وركّزوا على الصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد كهدفين أولويين. وسلّطوا الضوء على تأثيرات حرب عام 2024 في لبنان على تقدّمهم نحو تحقيق هذين الهدفين. ودعت المداخلات إلى حماية حقوق الأطفال وإلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد الدول التي تنتهك حقوقهم، وخاصة الدول المشاركة في الحروب والمسؤولة عن القتل، وإلى توفير مساحات آمنة للأطفال، بالإضافة إلى أهمية التركيز على الصحة النفسية التي لا تزال موضوعاً محظوراً في العديد من المجتمعات، مما يجعل من الصعب على الأطفال طلب المساعدة. وتمّ التشديد على أهمية المشاركة الفعّالة للأطفال والشباب في صنع القرار، وخاصةً في ما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية.

4- الجلسة المتخصّصة الرابعة: تعزيز نَهج محوره الإنسان للذكاء الاصطناعي والتحوّل الرقمي في المنطقة العربية

41- أدارت الجلسة السيدة آيا جعفر، من منظمة العمل الدولية – المكتب الإقليمي للدول العربية في بيروت. وتحدث فيها كل من السيدة هند بن عمار، من الاتحاد العربي للنقابات؛ والسيد ماهر المحروق، من جمعية البنوك في الأردن؛ والسيدة هدى الخزيمي، مستشارة استراتيجية من الإمارات العربية المتحدة؛ والسيدة لينا عويدات، من رئاسة مجلس الوزراء في لبنان.

42- تناولت الجلسة تأثير الأتمتة واقتصاد المنصّات على ظروف العمال، والتفاوت في قدرة المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، على تبني التقنيات الحديثة بسبب عوائق تمويلية وتنظيمية وبشرية. وناقشت الجلسة أهمية العدالة الرقمية وضرورة حماية الفئات الأكثر عرضةً للمخاطر، وأكّدت على أن تصميم السياسات الرقمية ينبغي أن يترافق مع آليات فعّالة للتنفيذ والرصد. وشدّد المشاركون على ضرورة إشراك ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال، في صياغة استراتيجيات التحوّل الرقمي وتنفيذها، لضمان أن يكون هذا التحوّل عادلاً، وشاملاً، وملتزماً بقوانين العمل اللائق. وأكّدوا على أهمية حماية العمال وعدم إهمال أحد، بما في ذلك من خلال بناء نُظُم حماية اجتماعية شاملة وميسَّرة تواكب التغيُّرات التقنية.

5- الجلسة المتخصّصة الخامسة: إعادة تصوّر مستقبل النساء في المنظومات الغذائية: تسخير العلم والتكنولوجيا والشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

43- أدار الجلسة السيد خالد الطويل، من مركز تنسيق النُّظُم الغذائية التابع للأمم المتحدة. وألقى كلمات الترحيب السيد رائد حتر، من المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ والسيدة ريم النجداوي، من الإسكوا؛ والسيدة فيرونيكا كوانترولا، من منظمة الأغذية والزراعة. وتحدث كل من السيدة دينا النجار، من إيكاردا؛ والسيدة عناية عز الدين، نائبة في مجلس النواب اللبناني؛ والسيدة دنيا الخوري، من جمعية نساء دير الأحمر اللبنانية؛ والسيدة سمر أبو صفية، خبيرة في مشاركة المرأة وتمكينها في الزراعة من دولة فلسطين؛ والسيدة نعيمة أبو يحيى، من مشروع تشجير الصحراء في الأردن؛ والسيد داني إبراهيم، مؤسس شركة EA Advisory.

44- سلّطت الجلسة الضوء على التحديات التي تواجهها المرأة في النُّظُم الغذائية العربية، وشدّدت على أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار والشراكات في معالجتها. تؤدي المرأة أدواراً رئيسية في النُّظُم الغذائية والزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية، والعمل المنزلي. وتواجه المرأة العربية محدودية فر □ العمل، والاستبعاد من صنع القرار، وصعوبة الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والتمويل والتدريب. لذلك، من الضروري الاستفادة من التكنولوجيا والابتكارات، وجمع بيانات مصنَّفة اجتماعياً، وتوسيع نطاق التدخلات المُجرَّبة، لتغيير الأعراف الاجتماعية والسياسات والقوانين التي تُكرِّس عدم المساواة بين الجنسين.

6- الجلسة المتخصّصة السادسة: دعم تعلّم الشباب وتنمية مهاراتهم وانتقالهم إلى العمل اللائق في البلدان العربية

45- يسَّر الجلسة السيد محمد شمس الدين عبد المالك، من المجموعة الاستشارية للشباب في الجزائر؛ وتحدّث فيها كل من السيدة مباركة طالب، من وزارة الاقتصاد والتخطيط في تونس؛ والسيد ساید بو فرنسيس، من المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في لبنان؛ والسيدة منتورة نكد، من جامعة البلمند في لبنان؛ والسيد حسن جعفر، من شركة YY ReGen في لبنان؛ والسيدة بسمة عبد الخالق من المجموعة الاستشارية للشباب في اليمن؛ والسيد محمد زيد، من مؤسسة ليبوتكس في ليبيا؛ والسيد كارلوس أيوازيان، منسّق مركز Global Shapers في بيروت.

46- قيَّمت الجلسة التقدّم المُحرَز في تحقيق الالتزامات الوطنية التي قُطعت في الاجتماع الإقليمي رفيع المستوى حول تعلّم الشباب ومهاراتهم وانتقالهم إلى العمل اللائق، المنعقد عام 2024. وعرضت ممثلة تونس الاستراتيجية الوطنية المتعدّدة القطاعات للشباب، التي تتضمن مبادرات عملية لتعزيز مسارات التعلّم والكسب. وشدّد ممثل لبنان على الطلب المتزايد على التعليم التقني والمهني كمحرّك رئيسي لتوظيف الشباب، مؤكّداً على أهمية تعزيز الشراكة مع القطاع الخا □. وسلّطت ممثلة جامعة البلمند الضوء على جهود إصلاح المناهج الدراسية عبر دمج مهارات الاستدامة بناءً على آراء الطلاب. وأشار المتحدثون إلى فجوات في المهارات، وعقبات تحول دون ولوج الشابات إلى سوق العمل، منها الزواج المبكر. وشدّد النقاش على أهمية إتاحة فر □ التدريب العملي وبرامج ريادة الأعمال وتطوير المهارات في المجالات البيئية والرقمية وتمكين الفتيات.

7- الجلسة المتخصّصة السابعة: الهجرة والتشغيل ومستقبل العمل: ديناميكيات متغيّرة في المنطقة العربية

47- يسَّر الجلسة السيد أيمن زُهْري، خبير السكان ودراسات الهجرة. وتحدث فيها السيد السيد تركي، من اتحاد الصناعات المصرية؛ والسيد محمد المعايطة، من الاتحاد العربي للنقابات؛ والسيد نادر قباني، من مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية؛ والسيدة صوفي نونينماشر، من المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة الدولية للهجرة؛ والسيدة نورة صادقي، من المجلس الأعلى للشباب في الجزائر؛ والسيدة نها بن الشيخ، من وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات في المغرب.

48- وتناولت المداخلات العلاقة المتبادلة بين مستقبل العمل والهجرة في المنطقة العربية خلال الثورة الصناعية الرابعة، ودور الهجرة في سدّ الفجوات في الكفاءات التي تفرضها هذه التحوّلات المتسارعة. وناقش المشاركون أدوات استشراف المهارات المستقبلية لمراعاتها في السياسات التعليمية. ودعوا الحكومات والقطاع الخا □ والنقابات العمالية والجهات المعنيّة إلى التعاون من أجل ضمان العمل اللائق لجميع العاملين والعاملات، بمن فيهم العمال المهاجرون،

وذلك من خلال الاعتراف بمهاراتهم، والاستثمار في تطويرها، وضمان حقوقهم الإنسانية والعمالية. وأوصوا بالعمل على تحسين أنظمة معلومات سوق العمل، وتعزيز جمع البيانات في بلدان الأصل والمقصد.

8- الجلسة المتخصّصة الثامنة: ضمان الجودة وتعزيز الإنصاف في صياغة السياسات المتعلقة بالوصول إلى المنتجات الطبية: رؤية إقليمية

49- يسَّرت الجلسة السيدة هدى لنقر، من منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. وشارك فيها كلٌّ من السيد علي الغمراوي، من هيئة الدواء المصرية؛ والسيدة لارا الحلبي، من مركز عرمون الصحي للرعاية الصحية الأولية في لبنان؛ والسيد حسن عبد الرحمن علمي، من مركز التجهيزات والأدوية في جيبوتي؛ والسيدة رشا حمرا، من مكتب منظمة الصحة العالمية في لبنان.

50- ركّز النقاش على تعزيز الإنتاج المحلي للأدوية، ودعم الأنظمة الوطنية ذات الصلة، وتعزيز أنظمة الشراء والتوريد. وتناولت المداخلات إنجازات هيئة الدواء المصرية، والقدرات المحلية على تصنيع المنتجات الطبية، بالإضافة إلى مبادرات التحديث لتحسين الوصول إلى المنتجات الطبية في مصر؛ ومنظور المجتمعات المحلية للتحديات والحلول لضمان الوصول العادل إلى اللقاحات وغيرها من المنتجات الطبية الحيوية في لبنان، وتعزيز المساءلة والشفافية وإمكانية التتبُّع بما في ذلك من خلال رقمنة سلسلة توريد الأدوية؛ وإجراءات تطوير النظام الصحي في جيبوتي؛ وسلع الصحة الإنجابية ودور أنظمة التوريد في ضمان توافرها وإمكانية الوصول إليها.

9- الجلسة المتخصّصة التاسعة: أهداف التنمية المستدامة: لمحة عن المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

51- يسَّرت الجلسة السيدة نورا إسايان، من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية. وألقى الكلمات الافتتاحية السيد معز دريد، من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية؛ والسيد طارق العلمي، من الإسكوا. وتحدث في الجلسة السيد دومينيك كانوبانا، من المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية؛ والسيد مصطفى خواجة، من الإسكوا؛ والسيدة مها علي، من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة؛ والسيد خالد أبو خالد، من الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين؛ والسيد علي فقيه، من الجامعة اللبنانية الأميركية؛ والسيدة آية ماتسورا، من المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية.

52- وعُرضت لمحة عامة عن النوع الاجتماعي في المنطقة العربية بالاستناد إلى التقرير الصادر عن هذا الموضوع لعام 2024، حيث تتوفر بيانات لـ 39.5 في المائة فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بنوع الجنس. ودعت مكاتب الإحصاء الوطنية إلى إعطاء الأولوية لإنتاج بيانات مصنَّفة حسب نوع الجنس وسدّ الفجوات القائمة خلال السنوات الخمس المقبلة. كما أوصت بزيادة نسبة توظيف النساء في الدول العربية بقدر 5 في المائة على الأقل قبل عام 2030 من خلال مبادرات تعالج الحواجز الهيكلية وتركّز على القطاعات ذات النمو المرتفع، مدعومة بمقاييس للمساءلة. وشدّدت على ضرورة مضاعفة خدمات الرعاية والبنية التحتية ذات الصلة بحلول عام 2030، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخا □ وتعزيز المعايير الاجتماعية الإيجابية.

10- الجلسة المتخصّصة العاشرة: إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة: تسريع التقدّم والإجراءات القائمة على الأدلة

53- يسَّرت الجلسة السيدة سكينة النصراوي، من الإسكوا. وشارك في الجلسة كلٌّ من السيدة رانيا هدية، من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والسيد أكرم خريسات، من أمانة عمّان الكبرى؛ والسيد محمد علي حبوحة، محافظ إقليم بركان في المغرب؛ والسيد أحمد أبو لبن، مدير مدينة رام الله في فلسطين؛ والسيدة آية نوار، من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر؛ والسيدة نجوى لاشين، من المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ والسيدة تهمينة أختر، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية.

54- ركّزت الجلسة على الحاجة الملحّة إلى توطين أهداف التنمية المستدامة في ظل التوسّع الحضري المتسارع. واعتُبرت الاستعراضات المحلية الطوعية أدوات تشخيصية تتماشى مع الأولويات المحلية والوطنية، وتدعم صنع السياسات المبنية على الأدلة، وتعزّز مشاركة المواطنين. وشدّد المتحدثون على أهمية جودة البيانات واستخدام الأدوات الرقمية لرصد الثغرات وتوجيه جهود التعافي. وتناولت النقاشات ضرورة مواءمة التخطيط المحلي مع الاستراتيجيات الوطنية، وأهمية الحوكمة الشاملة التي تضمن إشراك الفئات المهمّشة والقطاع الخا □. وأُلقي الضوء على أكاديمية قادة المدن العربية بوصفها منصّة محورية لبناء القدرات المحلية، وربط الاحتياجات المحلية بالأُطُر العالمية.

دال- الجلسة الختامية

55- في ختام المنتدى، شاركت السيدة ميساء يوسف، رئيسة الفريق المعني بخطة عام 2030 وتنسيق أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا الحضور نبذة عن الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى.

56- وبالنيابة عن رئيس المنتدى، السيد محمد علي تميم، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط في العراق، شكر السيد ساهر عبد القادر مهدي، مدير دائرة التعاون الدولي في وزارة التخطيط في العراق، الإسكوا وجامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على تنظيم المنتدى. وأكّد على التزام العراق بنقل رسائل المنتدى العربي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المزمع عقْده في نيويورك خلال الفترة 14-23 تموز/يوليو 2025.

ثالثاً- المشاركون

57- حضر المنتدى حوالي 1,145 مشاركاً ومشاركة (637 حضورياً في بيت الأمم المتحدة في بيروت، و508 افتراضياً)، وكان التمثيل رفيع المستوى وقد شمل الحكومات، والبرلمانات، والمجتمع المدني، ومجموعات الشباب، وبيوت الخبرة، والقطاع الخا ، والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية، والأجهزة العليا للرقابة، وصناديق التمويل في المنطقة العربية، والجامعات، والخبراء، وعدد من الجهات الإعلامية، وكذلك الجهات المنظِّمة أي الإسكوا، وجامعة الدول العربية، ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في المنطقة العربية.

58- شاركت في المنتدى عشرون دولة عربية كانت ممثَّلة بوفود من حكوماتها أو سفاراتها في لبنان: الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وسلطنة عُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

59- وكانت الأمم المتحدة وهيئاتها ممثَّلة في المنتدى من خلال نائبة الأمين العام للمنظمة (عبر رسالة فيديو مصورة) وممثلين عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الصحة العالمية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومبعوثين ومقرّرين خاصين للأمم المتحدة وعدد كبير من ممثلي الأمم المتحدة المقِيمين في البلدان العربية.